

GC(64)/14

٣٠ تموز/يوليه ٢٠٢٠

المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الرابعة والستون

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GC(64)/1 وإضافتها Add.1)

رسالة وردت من الممثل المقيم لإسرائيل بشأن الطلب الداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر

- ١- تلقى المدير العام رافائيل ماريانو غروسي رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٢٠ من الممثل المقيم لإسرائيل، بشأن الطلب المقدم من الدول العربية الأعضاء في الوكالة والداعي إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر.
- ٢- وتعمم الرسالة طيه، استجابة للطلب الوارد فيها.

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

١٦ تموز/يوليه ٢٠٢٠

سعادتكم،

بالإشارة إلى الوثيقة GC(64)/1/ Add.1، المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٢٠، يشرفني أن أنقل إليكم موقف دولة إسرائيل في الوثيقة طيه.

وسأكون شاكراً لكم لو تكرمتم بتعميم هذه الوثيقة على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

[التوقيع]

دافيد نوسباوم
السفير
الممثل الدائم لإسرائيل
لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

سعادة رافائيل ماريانو غروسي
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

بالإشارة إلى طلب قدّمه سفير الجمهورية اليمنية باسم الدول العربية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، يدعو إلى إدراج بند بعنوان "القدرات النووية الإسرائيلية" في جدول أعمال المؤتمر العام الرابع والستين، تؤدّ إسرائيل أن تعلن عن موقفها على النحو التالي:

لقد عُرضت بالفعل مبادرات ومشاريع قرارات عربية مماثلة ورفضتها أغلبية متزايدة من الدول الأعضاء في الوكالة خلال دورات المؤتمر العام للسنوات ٢٠١٠، و٢٠١٣، و٢٠١٤ و٢٠١٥. وفي السنوات الأربع الماضية، أُدرجت المسألة في جدول الأعمال؛ بيدّ أنه لم يُقدّم مشروع قرار في هذا الشأن. وإنّ إدراج هذه المسألة على جدول الأعمال، عاماً تلو آخر، لا يخدم أيّ غرض عدا الإثقال على المؤتمر العام بالأعباء وإعاقة سير أعماله من خلال التسييس وتشتيت الانتباه. وإنّ استبعاد هذه المسألة من جدول أعمال المؤتمر العام من شأنه أن يسمح للوكالة والدول الأعضاء فيها بتوجيه الاهتمام اللازم والموارد اللازمة نحو التحديات العالمية التي تواجهها الوكالة. وفي الوقت الذي تواجه فيه الدول الأعضاء تحدياً فريداً بعد تفشي فيروس كوفيد-١٩، تضطلع الوكالة بدور بارز في الجهود الموحّدة لمساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد. وتقاسمت إسرائيل ما لديها من خبرات وأفضل ممارسات ومعارف مع العديد من البلدان وشاركت في مشاريع البحث والتطوير المشتركة التي تقودها الوكالة. ومن المؤسف أنه بدلاً من تضافر الجهود ضد جائحة عالمية، ثمة عدد قليل من البلدان الحريصة على الدفع بأجندات ذات دوافع سياسية.

وتأسف إسرائيل لأن هذه المسألة تفرضها المجموعة العربية مرة أخرى على جدول أعمال المؤتمر العام. فهذا يُظهر نهجاً مثيراً للنزاع ومتحيزاً ومعيباً من أساسه، يضيف طابعاً سياسياً على مناقشة المؤتمر العام. وهذه المسألة تقع كلياً خارج نطاق النظام الأساسي للوكالة وولايتها، ولا علاقة لها بجدول أعمال الوكالة، وتلحق الضرر بمصداقية الوكالة باعتبارها منظمة مهنية.

إنّ إسرائيل تتّمن عالياً نظام عدم الانتشار، وتقرّ بأهميته، ولا تزال تنفّذ سياسةً مسؤولة قائمة على ضبط النفس في المجال النووي. وقد اتبعت إسرائيل نهجاً بناءً باستمرار فيما يتعلق بإمكانية إجراء حوار أمني إقليمي مباشر مع جاراتها، يقوم على توافق الآراء والشمولية وينبثق من داخل المنطقة. ولن يكون من شأن ممارسة استفراد إسرائيل إلا الاستمرار في تقويض الثقة والطمأنينة بالمنطقة، وإبعاد الأنظار عن التحديات الأمنية الإقليمية الحقيقية. والإصرار على انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار يخفي من ورائه رفض عدد قليل من الدول العربية، وكذلك جمهورية إيران الإسلامية، التعامل بإخلاص وبشكل مباشر مع إسرائيل بشأن المسائل الأمنية الإقليمية. كما أن ذلك يتجاهل الانتهاكات المتكررة من جانب الأعضاء الشرق أوسطيين في المعاهدة، الذين يطمحون إلى امتلاك أسلحة نووية تحت ستار الانضمام كأعضاء في معاهدة عدم الانتشار. ولقد تبين أنّ العراق وليبيا وإيران وسوريا، وهي دول داعمة لهذه المبادرة المعادية لإسرائيل، كانت جميعها في موضع انتهاك صارخ لواجباتها والتزاماتها الدولية في هذا الصدد، ويواصل البعض السعي للحصول على أسلحة دمار شامل محظورة، مع رفض وصول الوكالة إلى مواقع غير معلنة. ومن السُّخف أن أحد الداعمين الرئيسيين لمثل هذه المبادرة الضارة بلدّ كان المجتمع الدولي يحثّه قبل أسابيع قليلة على التعاون الفوري مع الوكالة.

ومن شأن تقديم مشروع قرار ذي دوافع سياسية معنون "القدرات النووية الإسرائيلية" في إطار بند جدول الأعمال المطلوب أن يعوق حتماً أي محاولة ترمي إلى إرساء تفاعل إقليمي مباشر، وسيخدم فقط إيران وداعميها في المجموعة العربية. كما أنّ من شأن ذلك زيادة إبعاد الأنظار عن الحالة المزريّة السائدة في العديد من الأماكن في منطقتنا، وعن الأخطار الحقيقية التي تثيرها دول الشرق الأوسط الحائزة لأسلحة دمار شامل أو الساعية إلى حيازتها، وحتى إلى استخدامها ضد سكانها المدنيين. ولن تساعد هذه المحاولة، لا في بناء الطمأنينة والثقة، وهما يمثلان عاملين أساسيين لإجراء أي مشاورات إقليمية مباشرة مجدّية، ولا في التعجيل بتحقيق نتائج عملية من هذا القبيل. بل إنها لن تؤدي إلّا لإضفاء طابع سياسي على الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقويض مصداقيتها. ولذلك، فإنّ إسرائيل تأمل في أن تمتنع المجموعة العربية عن تقديم مشاريع قرارات معيبة هذه السنة، وفي السنوات المقبلة، وكذلك في أن تمتنع كلياً عن إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الوكالة.